

كشف رئيس مجلس إدارة الشركة الدولية للتمويل جاسم زينل عن انتهاء الشركة من تجميع المركز المالي للكيان الجديد الناتج عن اندماج «الدولية للتمويل» و«كويت انفست» و«جيزان القابضة» تحت اسم «الدولية للتمويل والاستثمار»، موضحاً أن تمويل مشروعات صغيرة ومتوسطة للشباب سيكون من بين أولويات الشركة في المرحلة المقبلة، ومشيراً إلى أن الكيان الجديد سيمثل دفعة مثمرة للقطاع الخاص والذي يعد الاندماج الأنجح على الإطلاق. ووصف زينل في حوار خاص لـ «الأنباء» القطاع الخاص بالتائه في سفينة يملؤها الشك وانعدام الثقة وغياب التشريعات المنظمة لأدائه، موضحاً أن أداء البورصة يعكس هداماً للقطاع الخاص الذي حمل رواده على أكتافهم بناء الاقتصاد قبل ظهور النفط، لافتاً إلى أن إدارات العديد من الشركات لعبت دوراً في الوضع السيئ الذي وصل إليه القطاع الخاص. وأكد أن الحكومة مسؤولة وبشكل مباشر عن هذا الوضع لأنها تركت الشركات تواجه مصيراً أسود بعد تداعيات الأزمة رغم أنها عاقبت المتسببين فيها وزادت من جرعة الرقابة عليها. ولفت إلى أن مجلس الأمة هو من يحول دون تنفيذ الكثير من المشروعات العملاقة التي تعزز الوضع الاقتصادي وتضعه على الطريق الصحيح. وفيما يلي التفاصيل:

حوار: عمر راشد

رئيس مجلس إدارة «الدولية للتمويل» في حوار لـ «الأنباء»

زينل: القطاع الخاص تائه في سفينة يملؤها الشك وانعدام الثقة

البنوك والشركات مبهمة وإدارة عالية.

هدم القطاع الخاص

الإشكالية إذن في التنفيذ والتشريع؟
 نعم، فمجلس الأمة هو سبب رئيسي وراء التراجع الاقتصادي والاقتصادية، قامت في المجلس السابق بالمشاركة في صياغة الرؤى حول الأداء الاقتصادي وبتكليف من الأعضاء أنفسهم ووضعنا كل الخطط اللازمة لنهضة وتنمية الكويت إلا أن كل تلك الأفكار ذهبت أدراج الرياح للأسف وذهبت إلى طريق مسدود.

أين يكمن الخلل في الأداء التشريعي؟
 هناك خلل كبير في تركيبة المجلس والهرم التشريعي يدار بشكل خاطئ؛ لأن من يصل إلى المجلس لا يجيد سوى الاستجوابات والتشكيك في ذم الأفراد والوزراء وسادت صيغة الشك بدلاً من التعاون والكل أصبح يخاف من اتخاذ القرارات السلمية التي تعزز الأداء الاقتصادي بشكل عام.

«المجلس» بحاجة لخبراء اقتصاديين

وهل نحن بحاجة إلى لوبي اقتصادي؟
 في اعتقادي أن الدولة بحاجة إلى لوبي اقتصادي قوي يعزز من الأداء التشريعي، ومن العجيب أن المجلس لا يسعى لمناقشة إنتاجية الأفراد بقدر ما يسعى لزيادة رواتبهم على حساب مقدرات البلد الاقتصادية واضرب لسك مثلاً بإنتاجية الفرد الكويتي التي لم تزد في المتوسط عن 9 دقائق في الشهر وهو التقرير الذي لم ينتج إليه أحد، وأتساءل كيف يمكن تحويل الكويت لمركز مالي وتجاري في ظل هذا التراجع في معدلات الإنتاجية.

قصور في التشريعات والتنفيذ وانعدام ثقة هل تتمكن الكويت من جذب استثمارات أجنبية جديدة؟

من أين أتيت الاستثمارات والتشريعات غائبة والثقة منعدمة والكثير من الأمور لاتزال غير واضحة وتحتاج إلى مصداقية وتعاون بين السلطتين اللتين غابت عنهما رؤى وملامح التغيير.

مجالس إدارات الشركات في الأزمة؟

● مجالس إدارات الشركات كانت قراراتها أحد الأسباب الرئيسية في وقوع الأزمة بل أعتقد أنها كانت سبباً رئيسياً وراء هدم القطاع الخاص، حيث افتقدت تلك الإدارات الرؤية السليمة في التعامل مع الأزمات المالية والاقتصادية ومن العجب غياب إدارات المخاطر عن تلك الشركات، وإضافة إلى ذلك ضعف السياسات الإجرائية الخاصة بالرقابة والحكومة.

القطاع الخاص واستثمارات الأفراد

ومع هدم القطاع الخاص تبحرت استثمارات الأفراد؟
 بالتأكيد، وهنا أود الإضافة بأن إدارات الشركات وإن كانت أخطأت فلأبد من إصلاح الاعوجاج وبالتالي علينا تصويب ووضعهم في المسار الصحيح لا أن نتركهم في مهيب الريح ونصحیح المسار ووضع التشريعات وخبر مثال على ذلك هيئة أسواق المال وخصوصاً البورصة فأفكار هي في الاتجاه الصحيح إلا أن العيب كان في التنفيذ. وأكد لك أن الحكومة لديها تطلعات وطموحات جيدة إلا أن الإدارات الحكومية المسؤولة عن التنفيذ «ضعيفة». وفي اعتقادي أن الإشكالية لا تتركز في المشروعات ولا في التمويل وإنما تنفيذ الإدارات.

يعني لا نحمل «المركزي» ما حدث لشركات الاستثمار؟

● نعم، علينا ألا نحمل بنك الكويت المركزي أكثر مما يحتمل، فأشرف المركزي على كل شركات الاستثمار كان قراراً وليس قانوناً. ومن هنا فإنني أود التأكيد على أن «المركزي» تعامل مع الأزمة بمهنية عالية جداً وراقبة صحفية ووزارة التجارة هي من وافقت على ميزانيات تلك الشركات، إلا أن سوء وضعها يعود إلى آليات عملها قبل الأزمة وأصولها وأغلبها كانت تدار بعيداً عن نسب المخاطر.

وكيف تصنف البنك المركزي بين البنوك الإقليمية؟

● شهادتي قد تكون مجردة، إلا أنني أؤكد لك أنه من أفضل البنوك المركزية على مستوى دول المنطقة وتعامل مع أزمة

حماية البنوك دون باقي الشركات. كيف ترى ذلك؟

● هذا الأمر ليس صحيحاً، فالبنوك أكثر المتضررين، فهناك الكثير من الشركات والأفراد المتضررين بسبب الأوضاع الاقتصادية السلبية التي أفرزها الوضع الاقتصادي المحلي وهو ما أثر على أداء البنوك، كما أن ضياع مدخرات الكثير من المواطنين في البورصة أدى إلى تعثر الأفراد وخلق الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

ماكينة التنمية

كيف ترى المشهد الاستثماري؟
 ● القطاع الخاص هو ماكينة التنمية في أي دولة على مستوى العالم، وهم من يعززون دور الدولة، ونحن كدولة حديثة علينا أن ننظر إلى الآخرين ومسار عملهم، فهناك خلل في القطاع الاقتصادي وتمت معاقبة المتسببين فيه وقمنا بتشديد الرقابة من خلال السياسة المالية والنقدية والتي يسال عنها وزارة المالية وبنك الكويت المركزي.

أنت تتحدث إذن عن هدم كامل للقطاع الخاص؟

● نعم، هناك سياسات أدت إلى هدم القطاع الخاص بالكامل، ومن ينظر إلى سوق الأوراق المالية يجد هدماً كاملاً للقطاع الخاص.

ومن المسؤول عن هذا الهدم؟

● الحكومة هي المسؤولة، فقد سارعت بإنقاذ بنوك وشركات أجنبية من خلال ضخ الأموال فيها وهو أمر ليس سيئاً فرؤيتها الاستثمارية بعيدة المدى وجدت في إنقاذ تلك الشركات مصلحة لها، إلا أن الجهات المعنية كما نظرت للمؤسسات والبنوك الأجنبية بنظرة استثمارية بعيدة المدى عليها أن تنظر لوضع الشركات المحلية وهي الأولى أن تنظر لها. وأود التأكيد هنا أنه لا يمكن أن نحمل جهة دون أخرى المسؤولية، فالكل مسؤول عن الأزمة، وهنا أعني دون مجاملة أن بنك الكويت المركزي أدى مهمته خلال الأزمة وما بعدها في التعامل مع السياسة النقدية، والبنوك المحلية بسبب سياسته الرقابية جاءت الأقل اكتشافاً على الشركات قياساً بالبنوك الخليجية.

مجالس الإدارات وراء «الأزمة»

وماذا عن مسؤولية



جاسم زينل

وجهة نظرك؟
 ● في اعتقادي أن الخلل يكمن في سوء الإدارة وهنا يمكنك ملاحظة التخطيط الواضح، ولو كان هناك سوء نية لم تكن الحكومة قامت بتأسيس المحفظة المياريية لدعم سوق الكويت للأوراق المالية، والإشكالية في المحفظة هي في تنفيذها وآلية عملها، ورئيس الوزراء ليس سعيداً بما يراه اقتصادياً خاصة في البورصة باعتبارها مرآة الاقتصاد.

إذا أردنا توصيف أسباب ما يحدث في السوق وأسباب التراجع فماذا نقول؟

● من الواضح أن هناك خللاً كبيراً في الأداء الاقتصادي، كما أن هناك الكثير من انعدام الثقة وعدم الاستقرار ولا يعرف المستثمر أين يتجه المستثمر أين يتجه وإذا أتت من بيوت المال وعلى رأسهم «ماكينزي»، والمكتب الاستشاري لرئيس وزراء بريطانيا السابق توني بلير وهي في كل تحركاتها سعت لأن يكون هناك منهج واضح وخريطة طريق.

سوء الإدارة

إذن، أين يكمن الخلل من

لديها ضائعة. وهل تغيب هذه الرؤية أيضاً فيما يتعلق بتطبيق قانون هيئة أسواق المال؟

● أنا هنا أتحدث عن كل الجوانب الاقتصادية والجهات الحكومية المسؤولة عن تلك الرؤية، وهناك غياب للتنسيق بين تلك الجهات لوضعها في إستراتيجية شاملة متبلورة ولها خريطة طريق وأهداف واضحة.

الحكومة والتجار

هل تؤيد من يقول أن الحكومة ضد التجار؟
 ● لا اعتقد، فحكومة رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد ليست ضد التجار وحسن النية لديها متوافر بسبب دليل ما قامت به من إعداد دراسات واضحة وقوية لتطوير الكويت واستعانت بكبار المستشارين من بيوت المال وعلى رأسهم «ماكينزي»، والمكتب الاستشاري لرئيس وزراء بريطانيا السابق توني بلير وهي في كل تحركاتها سعت لأن يكون هناك منهج واضح وخريطة طريق.

سوء الإدارة

إذن، أين يكمن الخلل من

وترتب للحصول على قرض خارجي، كما أن الشركة تسعى في المرحلة المقبلة للبدء في تنفيذ مشاريعها، والتزاماتها لا تتعدى 20% من حقوق المساهمين.

رؤية «غائبة» لطموحات «كبيرة»

بداية، إلى أين يسير الاقتصاد في ظل الأجواء الضبابية التي نعيشها حالياً؟

● أقول هنا أن المستثمرين يريدون معرفة بوضوح للاتجاه سواء كان هذا الاتجاه يسعى لأن تكون الكويت دولة تعتمد في اقتصادها على البنوك وبالتالي تصبح مركزاً مالياً ومن ثم تكون هناك رؤية واضحة يعمل بها المستثمرون، أو التركيز على تحول الكويت لمركز مالي إسلامي وهو يؤدي إلى الاتجاه نحو صناعة الصيرفة الإسلامية وبالتالي العمل على وضع استثمارات القطاع الخاص في هذا الاتجاه.

إذن أنت تتحدث عن غياب الرؤية أو انعدامها؟

● في اعتقادي أن الحكومة يرغب عنها الرؤية الواضحة، ولكنها لديها تطلعات وطموحات وأحلام، إلا أن خارطة الطريق

بداية هل انتهيت من تجميع المركز المالي للكيان الجديد؟

● نحن الآن في المراحل النهائية لتجميع المركز المالي للكيان الجديد الناتج عن اندماج «كويت انفست» و«جيزان القابضة» و«الدولية للتمويل»، والآن نحن نسابق الزمن للحصول على كافة الموافقات الخاصة بتجميع المركز المالي في كيان واحد من إدارة السوق وهيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي وتوقع الانتهاء من المركز المالي للشركة قبل نهاية الشهر الجاري.

هل تم الاتفاق على تسمية الكيان الجديد؟

● سيكون تحت مسمى «الدولية للتمويل» وقد نضيف إليه اسم «الدولية للتمويل والاستثمار» لأننا نستعمل وبشكل كبير على التوسع في المجال الاستثماري من خلال دراسة فرص استثمارية والتي نطالعها لمعرفة آخرها جسدي ومنفعة اقتصادية فالسوق الآن مليء بالفرض.

قطاع التمويل

وهل ستعززون وضع قطاع التمويل في الشركة أم سيرتاج نصيبه؟

● لا فكرة لدينا في تقليص وضع قطاع التمويل فهناك الكثير من الأفكار الجديدة التي نعتد على فكرة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي ستعزز القيمة المضافة للأداء الاقتصادي الذي يمر حالياً بمرحلة حرجة من خلال العنصر الشبابي عبر تمويل أفكاره من خلال قروض ميسرة ذات عوائد جيدة وتضمن لك أصولاً في قطاعات عديدة وهي فكرة لم يتطرق إليها أحد من شركات التمويل وتفتح آفاقاً واسعة للعمل.

تحدثت مؤخراً عن إعادة الهيكلة للشركة وضبط إيقاع إدارتها المختلفة لتنفيذ استراتيجيتكم المقبلة؟

● نعم، فهناك خطة لإعادة الهيكلة إدارياً وذلك لتعظيم الاستفادة والإنتاجية لكل موظفي الشركة وبما يتوافق مع إستراتيجية الشركة في المرحلة المقبلة.

وماذا عن مديونية الشركة؟

● أصول الشركة «ممتازة» بشهادة البنوك المحلية والأجنبية

وتتبع عرض البرقان لجميع حاملي بطاقات البرقان الائتمانية الحصول على كوبونات هدايا وأسعار خاصة للعديد من المنتجات في معارض الكتروزان بما فيها أجهزة الأيفون والآيبود والكاميرات وأجهزة اللاب توب وشاشات التلفزيون المسطحة وغيرها الكثير، وتم اختيار المنتجات الشاملة في العرض نتيجة لإقبال العملاء عليها ولتلبية رغبتهم في توفير

عرض البرقان

عرض البرقان

عرض البرقان

عرض البرقان

عرض البرقان

عرض البرقان

عرض البرقان

عرض البرقان

عرض البرقان

عرض البرقان

عرض البرقان

عرض البرقان

عرض البرقان

عرض البرقان

عرض البرقان

عرض البرقان

عرض البرقان

عرض البرقان

«التجاري» ينظم يوماً ترفيهياً مفتوحاً لعملاء حسابي «الأول» و«Tijari»

على 16 حلقة للعبة البولينغ، بالإضافة إلى مكان مخصص للشخصيات الهامة. وبالمناسبة لمنطقة ألعاب الفيديو، فإنها عبارة عن مساحة مغلقة بها العديد من ألعاب الفيديو. وسيشتمل اليوم على العديد من المسابقات والجوائز المدهشة وسيحظى بحضور عدد كبير من الضيوف. وستتوافر للمشاركين في هذا الحدث فرصة للفوز بخصصة تعليمية مشوقة لمبادئ الطيران على «محاكي للطيران» حيث نتاج للفتاير تجربة فريدة من نوعها لتعلم قيادة الطائرة برفقة أحد الطيارين في محاكاة فعلية لقيادة طائرة بوينغ 737.

ودعا «التجاري» في بيان صحافي جميع عملائه من أصحاب حسابي الأول وحساب Tijari لزيارة أحد فروع البنك المنتشرة في كل مناطق الكويت والحصول على تذاكر الدخول، حيث يمكن لكل عميل الحصول على أربع تذاكر لحضور هذا الحدث الهام برفقة أسرته أو أصدقائه والتمتع بيوم ترفيهي لا ينسى.

يوم مفتوح في مجمع 360

50

تجاري

My First Account

تجاري

1 888 225 1

بوستر اليوم الترفيهي الذي سيقدمه البنك

أعلن البنك التجاري الكويتي عن تنظيمه يوم ترفيهي مفتوح لعملاء حسابي الأول وعملاء حساب للشباب، وذلك يوم السبت الموافق 23 يوليو الجاري في مجمع 360 التجاري من الساعة العاشرة صباحاً حتى الساعة العاشرة مساءً، وذلك في إطار حرصه على التواصل مع كل شرائح العملاء.

ومن المقرر تنظيم هذا اليوم بصفة حصرية لعملاء التجاري من الأطفال والشباب في مساحة تم تصميمها خصوصاً للأطفال والأولاد المشاركين في هذا اليوم، وتنقسم هذه المساحة إلى ساحات داخلية للخلاجات، وصالة للبولينغ وناد لألعاب الفيديو.

وساحة الألعاب الداخلية هي عبارة عن منتزه داخلي يحتوي على قطار الملاهي السريع، ولعبة تسلق الصخور، ومنطقة مخصصة لاستخدام الحبال من قبل الأطفال للوصول إلى جدار مرتفع، إضافة إلى أبراج التزلق الكثير من الألعاب الترفيهية الممتعة الأخرى، أما بالنسبة لصالة البولينغ، فإنها تحتوي

نجاح كبير للعرض الترويجي بين «برقان» و«إكتروزان»

عروض رائعة لصيف أكثر متعة ومرحاً

بنك برقان BURGAN BANK

إلكتروزان electrozan

بوستر العرض الترويجي

الجدير بالذكر أن هذا العرض المتاح لجميع حاملي بطاقات برقان الائتمانية يسري حتى 15 يوليو الجاري وذلك في معارض الكتروزان بالبري والساحلية.

هذه المنتجات بأسعار وعروض متميزة. ويتيح العرض الجديد لحاملي بطاقات برقان الائتمانية فرصة الاستفادة من كل مزايا هذا العرض.

وتتيح العرض لجميع حاملي بطاقات برقان الائتمانية الحصول على كوبونات هدايا وأسعار خاصة للعديد من المنتجات في معارض الكتروزان بما فيها أجهزة الأيفون والآيبود والكاميرات وأجهزة اللاب توب وشاشات التلفزيون المسطحة وغيرها الكثير، وتم اختيار المنتجات الشاملة في العرض نتيجة لإقبال العملاء عليها ولتلبية رغبتهم في توفير